الأمم المتحدة

E/C.18/2011/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 August 2011
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

الدورة السابعة

جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية

اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية لعام ٢٠١١

مذكرة من الأمانة العامة*

أعدت الأمانة العامة التقرير المرفق بهذه المذكرة باعتباره محضرا لاجتماع فريق الخبراء المخصص الذي عُقد في نيويورك في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. واستهدف الاجتماع مساعدة لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ولجنتها الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية في عملهما المتعلق بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية. والمواد ذات الصلة بالاجتماع متاحة على الموقع الشبكي www.un.org/esa/ffd/tax/2011EGM/index.htm.

* لا تمثل الآراء المعرب عنها في هذه المذكرة بالضرورة آراء لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. والأمانة العامة مسؤولة عن أي أخطاء وعمليات حذف في المذكرة.

240811 240811 11-45653 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

تقرير عن اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية لعام ٢٠١١.

١ - عقد مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ اجتماعا لفريق الخبراء المخصص المعني بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية بشأن الازدواج الضريبي لعام ٢٠١١ بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية). وتمثَّل الغرض من الاجتماع في جمع أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وخبراء آخرين ذوي معرفة خاصة بمعاهدات فرض الضرائب والمعاهدات الضريبية الدولية للنظر في مسائل تتعلق بتحديث عام ٢٠١١ لاتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية ومساعدة اللجنة ولجنتها الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية في استكمال ذلك العمل. وحضر الاجتماع عشرون خبيرا، بمن فيهم ممثلون عن الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع الأكاديمي. وتمت أيضا دعوة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية، ولكنهم كانوا غير قادرين على المشاركة.

٢ - ويعكس هذا التقرير النتائج الرئيسية للاجتماع. وجرى تجميع النتائج التقنية للاجتماع في تقرير منفصل يشير إلى التغييرات المحتمل إدخالها على اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية والتي ستؤدي إلى تحسين استجابتها وفعاليتها والتي يمكن تحقيقها بوصفها جزءا من تحديث عام ٢٠١١، كما أُشير إلى ذلك أدناه. وسيُقدَّم ذلك التقرير (E/C.18/2011/CRP.1) إلى اللجنة للنظر فيه في دورتها السابعة، والتي ستُعقد في جنيف في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وسيكون متاحا على الموقع الشبكي www.un.org/esa/ffd/tax قبل انعقاد الدورة السابعة.

٣ - وسيكون تحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية الذي سيُجرى في عام ٢٠١١ أول تحديث منذ تنقيح عام ١٩٩٩ (المنشور في عام ٢٠٠١) وسيحدد نطاق أي تحديثات متتالية في المستقبل. واشتمل جدول أعمال الاجتماع على تقارير عن جميع مواد اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية. وركزت المناقشات، مع ذلك، على تلك التغييرات التي أُدخلت على اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية التي اعتُبرت قابلة للتحقق في عام ٢٠١١. وسلّم المشاركون في الاجتماع بالحاجة إلى النظر في مسائل أخرى (على سبيل المثال، استعراض الأحكام المتعلقة بالإتاوات بصفة عامة) ولكنهم لاحظوا أنه بسبب ضيق الوقت سيكون في الإمكان القيام بذلك خلال تحديث عام ٢٠١١. وستقوم اللجنة الفرعية

باستعراض التوصيات المقدمة في الاجتماع عند عرض التغييرات المقترحة على اللجنة في دورتها السابعة.

٤ - ورأس الاجتماع أرماندو لارا يافار رئيس اللجنة. وفي كلمتيهما إلى الاجتماع، اتفق براين أرنولد وديفيد روزنبلوم في آرائهما بشأن التحديث الجاري لاتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية. وفيما يتعلق بعمليات التحديث في المستقبل، أشار السيد أرنولد إلى مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية، والتي سيجري وفقا لها استعراض الاتفاقية النموذجية باستمرار وتحديثها. واختتم بقوله إن الفترات الفاصلة التي تبلغ ١٠ سنوات ليست متواترة بصورة كافية. وأيد ذلك الاستنتاج مشاركون عديدون في الاجتماع. وشدّد السيد أرنولد عندئذ على أنه بسبب الموارد المحدودة داخل الأمم المتحدة فإنه ينبغي عدم إجراء التحديثات في المستقبل على أساس شامل ولكن ينبغي بدلا من ذلك تركيزه على بعض المواد أو المسائل، وأنه ينبغي على اللجنة أن تُعطي الأولوية لتلك المجالات التي تختلف فيها اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية اختلافا كبيرا عن الاتفاقية الضريبية النموذجية بشأن الدخل ورأس المال التي أبرمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأيد سائر المشاركون ذلك النهج. وفيما يتعلق بعملية تحديث اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية، سلّم السيد أرنولد بالمعدل المرتفع للشفافية داخل الأمم المتحدة ولكنه أكد أيضا على الحاجة إلى تعظيم المدخلات من أصحاب المصلحة في النظم الضريبية بصفة عامة.

٥ - وشدّد السيد أرنولد على الحاجة إلى آليات لتسجيل الآراء المخالفة للبلدان بشأن تفسيرات اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية واقترح أن تستعرض اللجنة إمكانية إنشاء مثل هذه الآلية. وأُثيرت تلك المسألة العامة أيضا بواسطة المشاركين الآخرين. وطلب السيد أرنولد أن تكون التعليقات على الاتفاقية النموذجية كتابة بأسلوب أكثر يُسرا. ويعني ذلك على سبيل المثال، تناول القضايا الأساسية التي افترضت تعليقات تواً العلم بها وأن تتضمن المزيد من الأمثلة.

٦ - وشاركه السيد روزنبلوم آراؤه بشأن وظيفة أي معاهدة ضريبية وأوضح أنها بالنسبة لإحدى أهم وظائف أي معاهدة ضريبية تتمثل، في رأيه في إرساء الاتفاق المتبادل وتزويد الحكومات بأحكام لتبادل المعلومات. واقترح أن تنظر الأمم المتحدة في إعداد اتفاقية بديلة ”في شكل مختصر“ والتي ستركز فقط على المسائل الهامة بالفعل. وقال إنه يرى أن مثل هذه الوثيقة يمكن أن تكون مفيدة للغاية بالنسبة للبلدان النامية، نظرا لأن تلك البلدان لديها موارد محدودة وتكاليف المفاوضات بشأن المعاهدة مرتفعة.

٧ - وعلّق روي روهاتجي بقوله إن اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية تعد بالفعل نموذجا للتنمية وأن هذا الغرض حيوي. واقترح السيد روهاتجي تغيير عنوان اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية إلى ''اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي من أجل التنمية''، لكي تعكس الدور المرسوم لها في مقدمة الاتفاقية النموذجية وحقيقة أنها قائمة في إطار عملية التمويل من أجل التنمية. وناقش المشاركون في الاجتماع بإيجاز الموضوع واعترض مشاركون عديدون على مثل هذا التغيير. ولم تصدر أي توصية واضحة عن المناقشة، ومع ذلك حبّذ مشاركون عديدون الصيغة المختصرة التالية ''اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي''.

٨ - وخلال الاجتماع جرت مناقشة مسائل عامة أخرى عديدة تتعلق بتحديث عام ٢٠١١، وقدّم كل منها أحد أعضاء اللجنة. وفيما يتعلق بمسألة الإدراج المحتمل لملاحظات وتحفظات إحدى البلدان، تمت الموافقة على إيراد ورقة المعلومات الأساسية بشأن مواقف البلدان النامية من اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية أو (على الأقل بالنسبة لتحديث عام ٢٠١١) في وثيقة منفصلة، تتولى الأمانة العامة إعدادها من أجل الدورة السابعة للجنة[(١)]. واقتُرح عدم السماح بتجميع هذه المواقف لئلا يتوقف استكمال تحديث عام ٢٠١١.

٩ - وناقش المشاركون في الاجتماع السُبل المناسبة لعرض استشهادات من التعليق على الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولوحظ أن مثل هذه الاستشهادات في اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية الراهنة قد تم إيرادها بطريقة غير متسقة، من ذلك على سبيل المثال عبارات مثل ''جرى استنساخها''، و ''تنطبق على''، و ''دول أخرى''، و ''فيما يلي نصها'' و ''ذات صلة''. وأعرب مشاركون عديدون عن قلقهم لأن مثل عدم الاتساق هذا يمكن أن يثير مسألة ما إذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية تؤيد الاستشهادات من التعليقات على الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واقتُرح إدراج تلك الصيغة في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية لتغطية حالات جرى فيها فقط استنساخ بعض أجزاء تعليقات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية، وهي تشير إلى كيفية تفسير استبعاد أجزاء أخرى بصفة عامة.

١٠ - ولاحظت الأمانة أن مسألة ما إذا كان في الإمكان اعتبار الاستشهادات من التعليقات على الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(١) ستصدر بوصفها الوثيقة E/C.18/2011/4.

تأييدا لفقرات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي ناقشتها اللجنة في وقت سابق. وحيث كان هناك قبول واسع النطاق بأنه يتعين تفسير الاستشهادات الأحدث على أنها تعرب عن الاتفاق مع الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما لم تُشر إلى عكس ذلك (انظر E/2010/45-E/CN.18/2010/7، الفقرة ١٤)، ولا يمكن افتراض نفس الشيء بالنسبة للاستشهادات التي تم إيرادها في اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية بواسطة فريق الخبراء المخصص السابق وأن ذلك لم يتم استعراضه بعد بواسطة اللجنة.

١١ - واقترح روبن أوليفر، منسق اللجنة الفرعية، أن تكون جميع الإشارات إلى الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي في اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية المنقحة بصيغة عام ٢٠١٠ لاتفاقية المنظمة ما لم يُذكر خلاف ذلك. وأوصى المشاركون بأن يُشار إلى هذا صراحة في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية. وفي دورتها السادسة، في عام ٢٠١٠، أعربت اللجنة عن تأييدها لاستخدام صيغة عام ٢٠١٠ من اتفاقية منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي باعتبارها مرجعا، عند الاقتضاء (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). وفي إطار المسائل العامة، أوصى المشاركون في الاجتماع بأن يتعين معالجة مواد محددة في اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية بوصفها أسماء علَم وبالتالي كتابتها بحرف A الكبير في المستقبل.

١٢ - وعرض كلودين ديفيليه مشروع تعليق على الصيغة البديلة الجديدة للمادة ٢٥ باء، بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل. وتولت اللجنة الفرعية المعنية بتسوية المنازعات إعداد الصيغة (والتي تولت تنسيقها السيدة ديفيليه) استجابة للقرار الذي اتخذته اللجنة في عام ٢٠١٠ بإدراج المادة ٢٥ باء في اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية.

١٣ - وعرض السيد أوليفار مشروع تعليق جديد على المادة ٧، بشأن أرباح قطاع الأعمال. وفي بيانه، أوصى السيد أوليفار أن تستخدم اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية أساسا صيغة عام ٢٠٠٨ من التعليق على المادة ٧ من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبارها الصيغة المناسبة للاقتباس. وكان هذا متسقا مع الآراء التي تم الإعراب عنها في الدورة السادسة للجنة، والتي اعتُبرت بموجبها صيغة عام ٢٠١٠ للمادة ٧ من اتفاقية منظمة الأمن والتنمية في الميدان الاقتصادي والتعليق عليها تتعارض بصورة تامة مع النهج الذي اتُبع في المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية.

١٤ - وخلال مناقشة المادة ٢٣، نظر المشاركون في إمكانية إدراج الفقرة ٤ من المادة ٢٣ ألف من الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اتفاقية

الأمم المتحدة الضريبية النموذجية بغرض معالجة حالات عدم الازدواج الضريبي غير المقصودة. وجرى الإعراب عن آراء مختلفة، ومع ذلك تقرر أن تتولى السيدة ديفيليه صياغة تعليق ملائم لمثل هذا الإدراج. وسيكون هذا موضوع تنظر فيه اللجنة مرة أخرى.

١٥ - ولم يجر تناول جميع التغييرات المقترحة لاتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية بالمناقشة بالتفصيل خلال الاجتماع حتى يمكن مناقشة المسائل الأكثر إلحاحا على نحو كامل بقدر الإمكان، بهدف تحديد ما هي التغييرات التي يمكن تصور إدراجها في تحديث عام ٢٠١١. وجرى لذلك تشجيع المشاركين على تقديم تعليقات كتابية بشأن التغييرات المحتملة في غضون أربعة أسابيع من الاجتماع إلى السيد أوليفار، منسق اللجنة الفرعية، وتقديم نسخة من هذه التعليقات إلى الأمانة.

١٦ - وفي ذلك السياق، أكد الرئيس في الاجتماع أنه من المهم بصفة خاصة بالنسبة للمشاركين في الاجتماع مواصلة النظر في التغييرات المقترحة بعد اختتام الاجتماع وأن يتم كتابة تحديد ما إذا كانوا يعتقدون أنه من المحتمل أن تكون هناك أوجه للتعارض ستؤدي إلى إعاقة وضع تحديث عام ٢٠١١ في صيغته النهائية. وستحتاج بعض التغييرات المقترحة لاتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية إلى إعادة صياغة في إطار اللجنة الفرعية قبل عرضها على اللجنة للنظر فيها. وكانت الإسهامات في تلك العملية خلال الاجتماع مفيدة للغاية.